



الأميرة فاطمة إسماعيل

وحلم الجامعة المصرية

د. إيمان عامر

قصة
فكرية

السلسلة الثقافية لطلائع مصر

٥٧

فبراير ٢٠٠٩

المجلس القومي للشباب
الإدارة المركزية للطلايع

السلسلة الثقافية
لطلايع مصر

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد صفى الدين خربوش

رئيس التحرير

د. محمد أبو الخير

هيئة الإشراف،

نعمات ساتي

هويدا محي الدين

طلعت توفيق

أميمة عبدالعزیز

لوحات وغلاف،

أحمد شرايبي

المراسلات

المجلس القومي للشباب

شارع ٢٦ يوليو، ميدان سفنكس

تليفون وفاكس: ٣٣١٦٧٣٦٧

Web: www.alshabab.gov.eg



قلم مصرية

٥٧

الأميرة فاطمة إسماعيل

وحلم الجامعة المصرية





رئيس مجلس الإدارة

أحمد أنيس

رئيس التحرير

ياسر رزق

مدير التحرير

عبد الناصر عيسوي

جرافيك

إسلام عبيد

تنفيذ

حسام عنتر

الأميرة فاطمة إسماعيل

وحلم الجامعة المصرية

د. إيمان عامر

العدد ٥٧

من السلسلة الثقافية لطلّاع مصر

صادر مع مجلة الإذاعة والتلفزيون

٢٦ من صفر ١٤٣٠ هـ - ٢١ فبراير ٢٠٠٩

تقديم

نحتفل هذا العام بمئوية جامعة القاهرة، الجامعة الأم ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي أجمع، ولا يمكن أن يمر هذا الاحتفال دون أن نتذكر الأميرة فاطمة بنت الحديو إسماعيل التي لولا مجهوداتها ودعمها المادي والمعنوي لما خرج مشروع الجامعة إلى النور.

إن الحديث عن الأميرة فاطمة ودورها في هذا المشروع يستلزم تتبع حركة التعليم في مصر منذ عصر محمد علي، وبدايات تعليم البنات في عهد إسماعيل، ثم ظهور فكرة مشروع الجامعة على يد المثقفين وكيفية وصول تلك الفكرة للأميرة فاطمة وإيمانها بها وتقديمها كافة التيسيرات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة.

المؤلفة

بداية التعليم في مصر

التعليم في عصر محمد عليّ

كان النظام التعليمي من أهم التطورات التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد كان مشروع التحديث الذي قام به محمد عليّ يشمل تطوير الحياة في مصر بكافة مجالاتها، بما في ذلك دفع عجلة المعرفة والثقافة ومواكبة الحضارة الحديثة والأخذ بأساليب التعليم الحديثة.

فقبل أن يتولى محمد عليّ باشا حكم مصر، لم يكن هناك نظام تعليمي، فلم يكن هناك سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد، إضافةً إلى الكتاتيب التي قصرت مهمتها على تحفيظ الأطفال القرآن وكانت الوسيلة الوحيدة لتعليمهم القراءة والكتابة.

وقدر محمد عليّ باشا أن من العيب الاعتماد على الأزهر في إعداد الأطباء والمهندسين والضباط وغيرهم،

وأنَّ من العسير أن يحوّل الأزهر عن سياسته التي عكف على أدائها إلى العمل لتحقيق تلك الأغراض للوفاء بحاجات الدولة الجديدة. ولعل محمد عليّ خشي إثارة حفيظة العلماء بما يتبع ذلك من إثارة للشعور الديني عند سواد الناس، فأثر أن يترك معاهد الدراسة التقليدية القديمة: الأزهر ومدارس المساجد والكتاتيب، ليصيب فيها الناس التعليم الذي يشاءون، ويُنشئ بجانبها نوعاً آخر من معاهد العلم على أسس ونظم جديدة مقتبسة من الغرب. وهكذا عمل النوعان من التعليم جنباً إلى جنب، واقتسما مهمة التربية والتعليم في مصر ردحاً طويلاً من الزمان.

فبدأ محمد عليّ يُنشئ المدارس على النمط الحديث، وأنشأ لجاناً تطوف البلاد لزيارة الكتاتيب واختيار المتفوقين بها للالتحاق بالمدارس الحديثة، كما وقع الاختيار على المتميزين من طلاب الأزهر للالتحاق بالمدارس العليا عند إنشائها. واقتبس النظم واللوائح التعليمية الحديثة من أوروبا، واهتم أولاً بتأسيس المدارس العالية وإيفاد البعثات ثم وجه نظره إلى التعليم الابتدائي.

وكانت أولى المدارس العليا التي أسسها هي مدرسة الهندسة بالقلعة سنة ١٨١٦ وكان التعليم فيها مجانياً وكانت الحكومة تؤدي رواتب شهرية لتلاميذها وكان معظم مدرسيها من الأجانب، ثم أنشأ مدرسة المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٢٤ وتولى نظارتها يوسف حكيكان أحد خريجي البعثات، وتخرج من هذه المدرسة عدد كبير من المهندسين الذين قدموا للبلاد خدمات جليلة. أما مدرسة الطب فقد أنشأها سنة ١٨٢٧ بناء على اقتراح الدكتور كلوت بك في أبو زعبل حيث يقع المستشفى العسكري، وتخرج منها الأطباء المصريون والتحقوا بخدمة الجيش أولاً ثم صاروا يقدمون الخدمات الطبية للبلاد عامة.

واختارت الحكومة للمدرسة مائة تلميذ من طلبة الأزهر وتولى إدارتها وإدارة المستشفى الدكتور كلوت بك، واختار لها طائفة من الأساتذة الأوربيين ومعظمهم من فرنسا، يدرسون علوم التشريح والجراحة، والأمراض الباطنية والمادة الطبية وعلم الصحة والصيدلية والطب الشرعي، والطبيعة والكيمياء والنبات، وألحق

بالمستشفى حديقة للنبات فيها كل ما تنبت الأرض من
العقاقير والنباتات النادرة.

وبعد خمس سنوات من إنشاء المدرسة تخرجت
الدفعة الأولى من تلاميذها فوزعوا على المستشفيات
وفبالق الجيش، واختير من بينهم المتفوقون وهم
عشرون، فأبقى منهم ثمانية في المدرسة في وظيفة
معيدين للدروس وأرسل الاثنى عشر الباقين إلى باريس
في بعثة علمية.

ثم نقلت المدرسة والمستشفى إلى قصر العيني سنة
١٨٣٧، وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة
ومدرسة للولادة، والتحق بها طالبات من السودان
والحبشة بعد تلقي دروس في اللغة العربية.

كما أنشئت مدرسة الألسن سنة ١٨٣٦ بالأزبكية
وتولى نظارتها رفاعه رافع الطهطاوي، وكانت المدرسة
عبارة عن كلية تُدرّس فيها آداب اللغة العربية واللغات
الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية والفارسية ثم

الإيطالية والإنجليزية وعلوم التاريخ والجغرافيا والشرعية الإسلامية والشرائع الأجنبية، فكانت بذلك أكبر معهد لنشر الثقافة في مصر، وكان رفاة بك يتولى التدريس فيها بنفسه ويعاونه طائفة من المصريين والأجانب، ثم شكل الطهطاوي قلم الترجمة من أول دفعة تخرجت من مدرسة الألسن.

ويُعدُّ رفاة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) أبا النهضة العظيمة في مصر الحديثة، ويمثل كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، و«مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية» نقطة تحول أساسية في تاريخ الفكر السياسي في مصر الحديثة. وقد أقام بباريس (١٨٣١ - ١٨٣٦)، وقرأ في التاريخ القديم والفلسفة اليونانية والميثولوجيا والجغرافيا والرياضيات والمنطق وحياة نابليون، وألَّم بالاتجاهات الفكرية الفرنسية في القرن الثامن عشر، ولهذا كله تشبع الطهطاوي بأثار حركة الاستنارة، وقُبِضَ له أن ينقل تراثها إلى الفكر المصري الحديث، فقد بهرته المبادئ الدستورية الفرنسية التي نصّت على تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في

الحقوق والواجبات، ولذلك كان رفاة أول من عرّف المصريين بحقوق الإنسان، وأخذ من فلاسفة حركة الاستنارة فكرة التسامح الديني وغير الديني على أساس الأخوة في الوطن.

وتضمّن كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» أفكاره التربوية، فمفتاح الفضيلة عنده هو التربية، ولذلك رأى ضرورة أن تتعلم البنات كالصبيان على قدم المساواة، لتحقيق ثلاثة أهداف: الزواج المتجانس، وتربية الأولاد تربية صالحة، وتمكين المرأة من ممارسة العمل أسوة بالرجل، كلّ في نطاق مؤهلاته، وتجنب المرأة حياة الفراغ والنميمة في الحرم، ولكن الطهطاوي لم يذهب إلى حدّ المطالبة بخروج المرأة للحياة العامة. أما تعدد الزوجات فهو لا يعتبره ممنوعاً، غير أنه يقيده بالقول إن الإسلام لم يسمح بها إلا بشرط أن يعدل الزوج بين زوجاته، ويرى الطهطاوي أن غاية التربية تكوين الشخصية لا مجرد حشد عقل الطالب بكمية من المعرفة.

ولم يقتصر أثر فكر رفاة الطهطاوي على مصر والفكر المصري الحديث بل امتد تأثيره إلى العالم العربي المحيط بمصر، فاستوحى خير الدين باشا التونسي جانباً من أفكار الطهطاوي، كما كان لتلك الأفكار الأثر البارز على كتابات المفكرين اللبنانيين الذين تصدوا لفكرة المواءمة بين الفكر الإسلامي الموروث والفكر الغربي المقتبس من أجل بناء مستقبل جديد للأمة العربية، وإن كانت كتاباتهم تعد أكثر تقدماً- في هذا الصدد- من أفكار الطهطاوي.

كما أنشئت المدارس الحربية والبحرية ومنها مدرسة أسوان ومدرسة قصر العيني التي أنشئت سنة ١٨٢٥ وكانت تُعرف بالمدرسة التجهيزية الحربية، وبلغ عدد الطلبة في أول دفعة نحو ٥٠٠ تلميذ يعدون لدخول المدارس الحربية والمدرسة البحرية، ثم نقلت إلى أبي زعبل بعد أن خُصص قصر العيني لمدرسة الطب.

ثم مدرسة المشاة بالخانكة وبلغ عدد تلاميذها ٤٠٠ تلميذ قسموا إلى ثلاثة بلوكات يتعلمون فيها التمرينات

الحقوق والواجبات، ولذلك كان رفاة أول من عرّف المصريين بحقوق الإنسان، وأخذ من فلاسفة حركة الاستنارة فكرة التسامح الديني وغير الديني على أساس الأخوة في الوطن.

وتضمّن كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» أفكاره التربوية، فمفتاح الفضيلة عنده هو التربية، ولذلك رأى ضرورة أن تتعلم البنات كالصبيان على قدم المساواة، لتحقيق ثلاثة أهداف: الزواج المتجانس، وتربية الأولاد تربية صالحة، وتمكين المرأة من ممارسة العمل أسوة بالرجل، كلّ في نطاق مؤهلاته، وتجنب المرأة حياة الفراغ والنميمة في الحرم، ولكن الطهطاوي لم يذهب إلى حدّ المطالبة بخروج المرأة للحياة العامة. أما تعدد الزوجات فهو لا يعتبره ممنوعاً، غير أنه يقيد به بالقول إن الإسلام لم يسمح بها إلا بشرط أن يعدل الزوج بين زوجاته، ويرى الطهطاوي أن غاية التربية تكوين الشخصية لا مجرد حشد عقل الطالب بكمية من المعرفة.

ولم يقتصر أثر فكر رفاة الطهطاوي على مصر والفكر المصري الحديث بل امتد تأثيره إلى العالم العربي المحيط بمصر، فاستوحى خير الدين باشا التونسي جانباً من أفكار الطهطاوي، كما كان لتلك الأفكار الأثر البارز على كتابات المفكرين اللبنانيين الذين تصدوا لفكرة المواءمة بين الفكر الإسلامي الموروث والفكر الغربي المقتبس من أجل بناء مستقبل جديد للأمة العربية، وإن كانت كتاباتهم تعد أكثر تقدماً - في هذا الصدد - من أفكار الطهطاوي.

كما أنشئت المدارس الحربية والبحرية ومنها مدرسة أسوان ومدرسة قصر العيني التي أنشئت سنة ١٨٢٥ وكانت تُعرف بالمدرسة التجهيزية الحربية، وبلغ عدد الطلبة في أول دفعة نحو ٥٠٠ تلميذ يعدون لدخول المدارس الحربية والمدرسة البحرية، ثم نقلت إلى أبي زعبل بعد أن خُصص قصر العيني لمدرسة الطب.

ثم مدرسة المشاة بالخانكة وبلغ عدد تلاميذها ٤٠٠ تلميذ قسموا إلى ثلاثة بلوكات يتعلمون فيها التمرينات

والإدارة الحربية واللغات العربية والتركية والفارسية،
ثم نقلت المدرسة إلى دمياط سنة ١٨٣٤ ثم نقلت مرة
أخرى إلى أبي زعبل سنة ١٨٤١.

وأنشئت المدرسة الحربية للفرسان بالجيزة في قصر
مراد بك، وتولى تنظيم المدرسة المسيو فاران من ضباط
الإمبراطورية النابليونية، وتعلم الطلاب فيها مناورات
الفرسان وحركات المشاة، وتولى التدريس فيها ضباط
لقياداتهم ومدرسون لتدريس اللغتين العربية والتركية.
وكانت المدرسة تتبع نظام مدرسة سومور الحربية
بفرنسا، وفيها أساتذة لتعليم اللغة الفرنسية والرسم
والمبارزة وترويض الخيل وفيها رئيس للإدارة الحربية
وفيها يتعلم الطلبة استعمال النفير وسائر ضروب
موسيقى الفرسان، وكان الطلبة فيها خليطاً من الأتراك
والمصريين.

كما أنشئت مدرسة حربية للطوبجية (المدفعية)
بطرة تولى إدارتها ضابط إسباني «سيجيرال»، واختير
لهذه المدرسة ثلاثمائة تلميذ من خريجي مدرسة قصر

العيني الإعدادية، أخذوا يتلقون فيها الدروس الحربية واللغتين العربية والتركية والحساب والجبر والهندسة والرسم والميكانيكا والاستحكامات ويتمرنون على الرمي بالمدافع على يد معلمين حربيين.

كما أنشئت مدرسة أركان الحرب بالخانكة ومدرسة الموسيقى العسكرية بالخانكة أيضًا، وأنشئت مدرسة بحرية لتخريج الضباط البحريين على ظهر إحدى السفن الحربية، ونبع من هذه المدرسة كثير من الضباط البحريين الذين اشتهروا في الأعمال والحروب البحرية.

ثم أنشأ محمد علي إدارة خاصة سُميت ديوان المدارس سنة ١٨٣٧، ويعد هذا الديوان أول وزارة للمعارف في مصر، وقرر المجلس تنظيم التعليم بالمدارس ووضع لائحة لنشر التعليم الابتدائي تشمل ٢٧ مادة، ذكر فيها ضرورة إنشاء خمسين مدرسة ابتدائية، وقضت اللائحة بأن يكون عدد التلاميذ بكل مدرسة بالقاهرة والإسكندرية ٢٠٠ تلميذ، وبكل مدرسة من مدارس الأقاليم ١٠٠ تلميذ.

وكان التعليم في المدارس كلها، عالية وتجهيزية
وابتدائية، مجانية، والحكومة تنفق على التلاميذ من
مسكن وغذاء وملبس، وتصرف لهم المرتبات، ولم
يكن الأهالي في بداية افتتاح المدارس راضين عن إدخال
أبنائهم فيها، بل كانوا نافرين منها نفورهم من الجندية،
فكانت الحكومة تدخلهم المدارس في أغلب الأحيان
بالقوة، ولكن لم يلبث الأهالي أن رأوا ثمرات التعليم
فكفوا عن المعارضة في تعليم أبنائهم في المدارس وأقبلوا
عليها. وقد حرص «محمد علي» على اقتلاع الطلاب
من جذورهم الاجتماعية وتنشئتهم على نحو يفرس
فيهم روح التعالي على أقرانهم، بل غير أسماءهم إلى
أسماء تركية، وأوقع العقوبات على الطلاب والمدرسين
الذين ينادون الطلاب بأسمائهم القديمة.

ولم يكتف محمد علي بأن يؤسس المدارس والمعاهد
العلمية بمصر ليتلقى فيها المصريون العلوم الحديثة،
بل قرر أن ينقل إلى مصر معارف أوروبا وخبرة علمائها
ومهندسيها وأراد أن تضارع مصر أوروبا في مجال التقدم
العلمي والاجتماعي.

كما كان من أهداف محمد عليّ أن تجدد مصر من خريجي هذه البعثات كفايتها من المعلمين في مدارسها العالية والقواد والضباط لجيشها وبحريتها ومهندسيها. وكان محمد عليّ شديد الاهتمام بأعضاء البعثات ويسأل عن أبنائهم ويتتبع أحوالهم ويكتب لهم من حين لآخر رسائل يستحثهم فيها على العمل والاجتهاد وينبههم إلى واجباتهم.

التعليم في عهدي عباس وسعيد

ران الركود على الحياة الثقافية في عصر عباس الأول، فقد اعتقد أن سياسة جده قد أفسحت المجال للنموذج الأوربي في مصر، ولذا حاول أن يسير في عكس الاتجاه الذي سار فيه محمد علي، فقد تخلص من الأجانب العاملين في المدارس والمعاهد التعليمية وألغى المكاتب الابتدائية، والمدارس التجهيزية ولم يبق من المدارس الخصوصية سوى المهندسخانة والطب، واستبدل بالمدارس الحربية مدرسة واحدة هي مدرسة المفروزة وضغط ميزانية ديوان المدارس ونفى رواد التجربة التعليمية الحديثة إلى السودان.

وكان عباس يظن أنه بذلك يرد لمصر وجهها الشرقي الإسلامي ويغلق الأبواب أمام الأطماع الأوربية.

وفي عهد سعيد كان من المتوقع أنه نتيجة لتأثره بالحضارة الغربية سوف يولي اهتماماً كبيراً بالتعليم، غير أن ذلك لم يحدث فقد بدأ حكمه بإلغاء ديوان

المدارس والمدارس التي بقيت في عهد عباس، واستعاض عنها بمدرسة حربية بالقلعة جعل رفاعة الطهطاوي ناظرًا لها، ومدرسة المهندسخانة بالقلعة السعيدية التي أنشأها بالقناطر الخيرية، أما مدرسة المفروزة فقد نقلها إلى الإسكندرية باسم المدرسة الحربية، وأعاد افتتاح مدرستي الطب والولادة بعد أن كان قد ألغاهما في أوائل حكمه، وكذلك افتتح مدرسة بحرية بالإسكندرية. ولكن أكثر هذه المدارس ألغيت في عهده، وانتهى حكمه وليس بمصر سوى المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية ومدرسة الطب بالقاهرة، وفي الجانب المقابل اهتم سعيد بالمدارس التي أنشأتها الجاليات الأجنبية والإرساليات التبشيرية وأغدق عليها المال والعقارات.

التعليم والحياة الفكرية في عصر إسماعيل

افتقدت مصر عند ولاية إسماعيل التغذية الفكرية والروحية اللازمة لاستئناف السير في طريق الرقي والمدنية الحديثة بعد ما عانت من ركود وإهمال في عهد سلفيه عباس وسعيد، ولكن إسماعيل - ولو أنه كان يخشى المتعلمين - إلا أنه كان حريصاً على رقي البلاد ونهضتها، ولذلك شهد عصره حياة فكرية جديدة، كانت بعثاً للنهضة الفكرية التي بدأت في عصر محمد علي ثم انتكست في عصري عباس وسعيد.

وجدير بالذكر أن التعليم في المدارس كان في مبدأ الأمر داخلياً، ثم أسست بعد ذلك الأقسام الخارجية بالمدارس، وفرضت المصروفات على بعض التلاميذ بدون نظام معين، بل كل بحسب مقدراته المالية. كذلك تخلصت المدارس بعض الشيء من النظام العسكري الذي كان يسودها في عصر محمد علي. ومع ذلك فقد كان بعض ضباط المدارس يأخذون التلاميذ في «الطواير» بنوع من الأنظمة العسكرية في سيرهم.

وفي عهد إسماعيل نال التعليم والنهضة العلمية اهتماماً كبيراً، فقد تولى الحكم ومعظم المدارس التي أنشأها محمد علي مغلقة، فأعاد تأليف ديوان المدارس، وأسس عدة مدارس عليها كان لها الفضل الكبير على النهضة العلمية والأدبية والفكرية، وكانت أهم تلك المدارس مدرسة المهندسخانة والتي عُنيَتْ بدراسة الري والعمارة وأنشئت بالعباسية سنة ١٨٦٦ بسراي الزعفران، ثم نُقلت سنة ١٨٦٨ إلى سراي درب الجماميز ثم إلى الجيزة.

وكانت مدرسة الحقوق من أعظم المعاهد العلمية التي أسسها إسماعيل وأنشئت سنة ١٨٦٨، وكان اسمها في أول الأمر «الإدارة والألسن»، وقد حلت محل مدرسة الألسن التي أُقفلت في عهد عباس وسُميت «مدرسة الحقوق» منذ سنة ١٨٨٦، وكان أول ناظر لها هو المسيو فيدال باشا أحد علماء فرنسا القانونيين وظل يتولى نظارتها أربعاً وعشرين سنة، وتخرج من هذه المدرسة معظم رجال القانون النوابغ المصريين.

أما مدرسة دار العلوم فقد أُسِّست سنة ١٨٧٢ وكان الغرض من إنشائها تخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية، واختير طلبتها من نوابغ تلاميذ الأزهر، وكان لها الفضل في نهضة اللغة والآداب العربية في مصر، واشتمل برنامج التعليم فيها على العلوم التي لا تُدرَّس في الأزهر كالحساب والهندسة والطبيعة والجغرافيا والتاريخ والخط مع إتقان علوم الأزهر من لغة ونحو وتفسير وحديث وفقه، وكان التعليم فيها مجانياً مع دفع مرتب شهري للتلاميذ.

وكان إنشاء مدرسة دار العلوم قد لعب دوراً في الحياة الثقافية، فكما ذكرنا، فإن محمد علي وضع أول نظام تعليمي علماني عصري في مصر، غير أنه يؤخذ عليه أنه لم يحاول أن يُطوِّر التعليم الديني القائم بما يتلاءم مع الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة، وربما خشي من الدخول في مواجهة مع المحافظين من رجال الدين الذين كانوا بلا جدال سيثنون عليه حرباً شعواء لو حاول تطوير التعليم الديني القائم وتطعيمه بالعلوم الأوروبية الحديثة، غير أن محمد علي تسبَّب بسياسته

تلك في ازدواجية الثقافة وما تبعه من ازدواج العقلية، فكانت هناك في ذلك الوقت عقلية مَنْ تلقوا تعليمهم في مدارس الدولة الحديثة وعقلية الذين تلقوا تعليمهم في الأزهر والمعاهد الدينية، أو عقلية المطرشين وعقلية المعممين، وكان إنشاء دار العلوم هو أول محاولة للمزج بين الثقافتين، نظراً للبرنامج التعليمي الذي أتبع فيها من دراسة العلوم الدينية إلى جانب العلوم الحديثة.

كما أنشأ إسماعيل عددًا من المدارس الصناعية مثل مدرسة الفنون والصنائع، وكانت تُعرف بمدرسة «العمليات» وتأسست سنة ١٨٦٨ لتخريج الصُناع الفنيين، ومنهم مهندسو الواحورات البرية والبحرية (القطارات والبواخر)، والمهندسون في مجال صنع عربات السكك الحديدية والبواخر والآلات البخارية. كما تأسست مدرسة التلغراف سنة ١٨٦٨، ومدرسة النقاشين وعمليات المرور.

ومن المدارس الخصوصية التي أنشئت في عهد إسماعيل مدرسة المساحة والمحاسبة سنة ١٨٦٨ وتولى نظارتها ناظر مدرسة المهندسخانة، وأيضًا مدرسة

اللسان المصري القديم (اللغة الهيروغليفية) وتأسست سنة ١٨٦٩ ، ومدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ .

ومن المدارس الثانوية: المدرسة التجهيزية بالعباسية سنة ١٨٦٣ ثم نُقِلَتْ إلى درب الجماميز سنة ١٨٦٨ وعُرفت بالخدوية، ومدرسة رأس التين بالإسكندرية سنة ١٨٦٣ .

وامتدت يد الإصلاح إلى المدارس الابتدائية التي ألغيت منذ أواخر عصر محمد عليّ، وقام عليّ باشا مبارك منذ توليه وكالة وزارة المعارف بإصلاح التعليم وتحويل ما يمكن تحويله من الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية نظامية، فوضع لذلك لائحته المشهورة التي نظمت المدارس وبدأ العمل بمقتضاها في مايو ١٨٦٨ ، وأنشئ في عهده كثيرٌ من المدارس الابتدائية النظامية في القاهرة وعواصم المديرية، كما فرض مصروفات قليلة على أهالي التلاميذ المقتدرين تؤخذ برغبتهم على حسب اقتدارهم، واستوفى باقي نفقات المدارس من إيراد الأوقاف الخيرية، وكان الخديو إسماعيل شديد الميل

إلى إقامة الحفلات المدرسية التي تُختتم بها الامتحانات العامة في المدارس، ويدل على شديد عناية الحكومة بها أن جريدة الوقائع المصرية- وهي الجريدة الرسمية للحكومة- كانت تقدم وصفاً تفصيلياً لكل حفل.

أما الأزهر فقد ظل الجامعة الإسلامية التي تُدرّس فيها علوم الدين والفقه واللغة، وكان التعليم فيه يتبع الأساليب القديمة التي درج عليها من سالف العصر.

إلا أن روح الإصلاح والتقدم بدأت تدب فيه منذ عهد ولاية الشيخ محمد العباسي المهدي مشيخته في عام ١٨٧١. وباكورة الإصلاح فيه إنشاء نظام الامتحانات لتخريج العلماء والمدرسين سنة ١٨٧٢، فقد كان التدريس في الأزهر خلواً من القيود، فوضع الشيخ العباسي نظاماً لامتحان العلماء وآلف لهذا الغرض لجنة برئاسته وعضوية ستة من كبار العلماء، اثنان من الشافعية هما الشيخ خليفة الصفطي والشيخ أحمد شرف الدين المرصفي، واثنان من المالكية هما الشيخ أحمد الرفاعي والشيخ أحمد الجيزاوي، واثنان

من الحنفية هما الشيخ عبد الرحمن البحراوي والشيخ عبد القادر الرافعي .

وكانت مهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية في مختلف العلوم، وإعطاء الناجحين منهم إجازة العالمية، وكان تأليف هذه اللجنة أساس النظام الجديد في الأزهر .

وجاء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ فنفخ في الأزهر روح النهضة، وغرس بذور التقدم الفكري والعلمي، وقد بدأت ثمارها بظهور المدرسة الحديثة التي حمل لواءها الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الأزهر وخارج الأزهر .

كما نشط الأقباط في إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم، ويرجع معظم الفضل في هذه النهضة إلى جهود الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس . فصار لهم في عهد إسماعيل نحو ١٢ مدرسة بالقاهرة، أهمها المدرسة البطريركية الكبرى، ومدرسة مصر القديمة، وأخرى بالجيزة، ومدرستان بالإسكندرية ومدرسة

إكليريكية لتعليم اللاهوت واللغات القبطية والطقوس الدينية.

وقد منح إسماعيل مدارس الأقباط مساعدات جمة أهمها أنه وهبها ١٥٠٠ فدان من أجود أطيان القطر المصري، ليُخصَّص ريعها للتعليم بها، فكان هذا الريع يفي بمعظم ما يُنفق على هذه المدارس.

كما كثر عدد المدارس الأوربية التي فتحتها البعثات الدينية للبنين والبنات، فبلغ عددها في عهد إسماعيل ٧٠ مدرسة، ولم تنتشر في أي عهد بمثل ما كثرت في عهده.

وقد خَرَجَتْ هذه المدارس عددًا كبيرًا من رجال الأعمال والمهن وموظفي الحكومة، وخاصةً موظفي البريد والسكك الحديدية والمحال التجارية والبنوك وتراجمة القنصليات والمحاكم المختلطة، ونال كثير منهم الحماية الأجنبية بواسطة القناصل، فصاروا في حكم الأجانب في انتماهم للدول الأجنبية،

وميولهم إليها وعدم خضوعهم للنظم الأهلية القضائية والإدارية.

أما بالنسبة للمدارس الحربية فقد نقل المدرسة الحربية التي كانت موجودة بالقناطر الخيرية إلى قصر النيل، ثم إلى العباسية، ثم أنشأ بالعباسية عدة مدارس حربية، وقد اختار هذه الجهة لقربها من الصحراء حيث يسهل على التلاميذ القيام بالتمارين الحربية وضرب النار.

وأسس إدارة واحدة للإشراف على تلك المدارس هي «إدارة المدارس الحربية»، ومن أهم تلك المدارس: مدرسة البيادة (المشاة) وأنشئت سنة ١٨٦٤؛ ومدرسة السواري (الفرسان) سنة ١٨٦٥؛ ومدرسة الطوبجية (المدفعية) في نفس العام. وكان تلاميذ هذه المدارس يتم اختيارهم من طلبة مدرسة المهندسخانة، وتخرج منها طائفة من أكفأ الضباط المصريين.

كما تأسست مدرسة أركان حرب بالعباسية سنة ١٨٦٥، وكان تلاميذها يختارون من نوابغ طلبة المدارس

الحربية والمهندسخانة، وتُعدُّ هي ومدرسة الطبوجية من أرقى المدارس العليا التي أسسها إسماعيل. كما أنشئت مدرسة الطب البيطري سنة ١٨٦٨ وأحيلت نظارتها منذ سنة ١٨٧٠ على ناظر مدرسة الفرسان (السواري).

إلا أن هذه المدارس قد تم إغلاقها في أواخر عهد إسماعيل في فبراير ١٨٧٩ لارتباك شئون الحكومة المالية، واضطراب أحوالها الإدارية والسياسية وأنشئت بدلها المدرسة الحربية المستجدة في إبريل ١٨٧٩.

كما أنشئت دار الكتب في عهد إسماعيل سنة ١٨٧٠، وكانت بدايات إنشائها ترجع إلى عهد محمد علي، فقد أنشأ مستودعاً لبيع مطبوعات الحكومة في بيت المال القديم خلف المسجد الحسيني. ولما تولى إسماعيل الحكم أضاف إليها نحو ألفي مجلد من المحفوظات العربية والفارسية حصل عليها من شركة حسن باشا المانسترلي، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء دار عامة للكتب.

ويذكر عليّ باشا مبارك في الخطط التوفيقية أن فكرة تأسيس دار الكتب ترجع إلى الخديو إسماعيل، حيث رغب في إنشاء مكتبة عامة تجمع الكتب المتفرقة في مخازن الحكومة ومكاتب الأوقاف وفي المساجد، وتم إنشاء دار الكتب في سراي درب الجماميز.

بدايات تعليم البنات

كان لتربية إسماعيل أثر كبير في تبنيه قضية تعليم البنات، فقد تأثر بالأفكار التنويرية وكان مهتماً بأن يظهر في صورة الحاكم العصري الذي يأخذ بأسباب التحضر والتحديث، ولذا شهد عصره البداية الحقيقية لتعليم البنات فلم تكن هناك قبل ذلك مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة، ولم يكن يتعلم فيها في الغالب سوى البنات السودانيات والحبيشيات.

ففي عام ١٨٧٣ كان رفاعة الطهطاوي يودّع الحياة بعد أن أصدر كتاب «المرشد الأمين للبنات والبنين» بإيعاز من الخديو إسماعيل، وجاء الفصل الثالث به تحت عنوان «تثريك البنات مع الصبيان في التعليم والتعلم وكسب العرفان». وبعدها أُسست مدرسة السيوفية للبنات، وقد أنشأتها جشم أفت هانم وهي زوجة إسماعيل الثالثة، حيث ابتاعت سراي قديمة في حي السيوفية لتصبح أول مدرسة للبنات، ووجهت الدعوة إلى الأمهات ليرسلن بناتهن إلى المدرسة لينلن

التعليم والطعام والملبس دون دفع أية نفقات، ورغم إغراء الدعوة فقد استغرق الأمر نحو ثلاثة أشهر حتى تُقبل الفتيات على الالتحاق بالمدرسة.

وكانت مدة الدراسة في السيوفية خمس سنوات تتعلم فيها الطالبات اللغتين العربية والتركية، تاريخ وجغرافية مصر، قواعد الحساب والموازن والمقاييس إضافةً إلى الرسم وأشغال الإبرة.

ومع أنه قد أُضيف إلى السيوفية في نفس العام مدرسة أخرى للبنات هي مدرسة القرية إلا أنها لم تعش طويلاً. وُضمت تلميذاتها إلى مدرسة السيوفية بعد أن فُصل ناظرها، وكان السبب الأزمة المالية التي أُسكت بتلابيب الحكومة خلال السنوات الأخيرة من عصر إسماعيل، حتى أن المدرسة السيوفية نفسها أُحيلت إدارتها إلى الأوقاف لتتال نصيبها من ريع الحسين!

وعادت مدرسة البنات الحكومية الوحيدة عام ١٨٨٩ إلى عهدة نظارة المعارف، ولكن بعد أن انحسر دورها

ليقتصر على إعداد البنات الفقيرات كمديرات بيوت أو خادمات أو عاملات، ولا شك أن هذا التحول قد أساء كثيراً للصورة العامة لمدرسة البنات اليتيمة، وهو ما حاول رجال المعارف العمومية تداركه، فيما سجلته جريدة الأهرام. فقد كشفت الجريدة في جانب من كتاباتها عن السر في تغيير اسم مدرسة السيوفية إلى المدرسة السنّية، إذ قالت في عددها الصادر يوم ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩:

«استبدل اسم مدرسة البنات السيوفية باسم المدرسة السنّية، وقد وافقت نظارة المعارف الجلييلة على ذلك بالنظر إلى ما حققته هذه المدرسة من تقدم، وزيادة موارد الآداب فيها».

بعد ذلك بأسبوعين نشرت الأهرام الخبر القائل بأن نظارة المعارف «قد رفقت الست شمس جهان ناظرة مدرسة البنات والست أنا ستمارية وكيلة المدرسة والست شزيمة الضابطة فيها، لما قررته من إدخال ترتيبات جديدة في المدرسة المذكورة».

وكان الخبران بمثابة رسالة للأباء أن السيوفية لم تعد مدرسة لإعداد الخادmates، فيما كانت عليه خلال ما يزيد عن عقد، ولعل تغيير الاسم ورفت المسئولين كان يسعى - من بين ما سعى له - إلى محو ما اقترن بالسيوفية من وضاعة الهدف من تعليم البنات.

وجدير بالذكر أن الأقباط أيضًا شاركوا في تعليم البنات فأنشأوا لذلك مدرستين في عهد إسماعيل، إحداهما كانت بحارة السقاين والأخرى بالأزبكية. خبر آخر نشرته الأهرام في ٢٠ أكتوبر ١٨٩٠ نراه على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بتعليم البنات، فقد كتب مراسل العاصمة يقول:

«لقد كُلفنا أن نسأل نظارة المعارف بلسان وجهاء العاصمة أن تقيم مدرسة ثانية لتعليم البنات غير المدرسة السنية في جهة السيوفية بأجرة عادلة تؤخذ من كل بنت يرغب والدها إدخالها للمدرسة المذكورة»، ويسوق بعد ذلك أسباب الطلب فكانت: «أولاً: لأن المدرسة السيوفية بعيدة عن المركز المتوسط في العاصمة، فيصعب على سكان سائر الجهات إرسال

بناتهن إليها، وثانيًا: لما أنها جامعة بين بنات الفقراء، اللواتي يتعلمن مجانًا وبين بنات الموسرات اللاتي يدفعن أجرة معلومة، وبالنظر إلى عدم تساوي الآداب في أفراد الفئتين يأنف بعض الوجهاء من اختلاط بناتهن بمعاشرة بنات الغير.

وخلصت الأهرام من ذلك إلى القول «إنه لو أقامت نظارة المعارف مثل هذه المدرسة لمن يدفعون أجرة التعليم أقبل عليها الطالبات من جميع الجهات، أو من جميع المدارس الإفرنجية التي لا يتعلمن فيها لغة آبائهن ووطنهن العربية»، وقد وضعت الصحيفة بذلك يدها على السبب الذي أدى إلى وجود «مدارس الخواتين الفاضلات» وقبلها المدارس الإفرنجية، سواء كانت مدارس الجاليات أو مدارس الإرساليات التبشيرية.

تشير إحصاءات مدارس البنات الأجنبية في أواخر القرن الماضي أن العدد الأكبر منها كان للفرنسيين والأمريكيين والإيطاليين، بينما زاد عدد المصريات في المدارس الفرنسية والأمريكية كان قليلاً بالنسبة

للإيطالية بحكم ضخامة جاليتهن في مصر والتي كان يحتل بناتها أغلب مقاعد تلك المدارس.

غير أن هذه الإحصاءات تشير أيضًا إلى أنه بينما فاق عدد التلاميذ المصريين أقرانهم الأجانب في مدارس الأولاد، فإن العكس استمر صحيحًا في مدارس البنات حتى عام ١٩١٢ حين فاق عدد المصريات لأول مرة عدد الأجنبيات.

وبعيدًا عن الإحصاءات، فإن أخبار الأهرام تشير إلى أن تلك المدارس قد تغلغلت في شتى أنحاء القطر المصري.

فمن الإسكندرية نشرت الجريدة أخبارًا عديدة عن تلك المدارس مثل: «مدرسة الأخوات العازريات توزع أوراق الدعوة للاحتفال بتوزيع جوائزها السنوية تحت رعاية حضرة قنصل فرنسا»؛ والاحتفال بـ «البالو التي يُخصص لإعانة المدارس الأجنبية بإدارة الراهبات الفرنسيات»؛ وفتح مدرسة البنات الأمريكية لأبوابها «للقبول الطلبة من البنات، فمن شاء

من الوالدين إدخال بناته في هذه المدرسة فليشرف محل
المدرسة بقرب المحكمة القديمة في حارة اليهود».

ومن المنصورة نجد خبراً يقول: «تجتمع لجنة من أعيان
الإنكليز لإنشاء مدرسة للإناث باسم بيت فيكتوريا
تذكراً لعيد السنة الخمسين من ملك جلالة ملكة
إنكلترا».

ومن طنطا نجد أخبار الاحتفال «بمدرستي الآباء
الإفريقيين للأولاد والبنات بختام السنة المدرسية،
فقدمت الروايات العلمية والمحاورات الأدبية وكان
للدور الذي مثلته الفتاة نظلة موسى إحدى تلميذات
هذه المدرسة وقع عظيم لدى الحاضرين».

ومن المنيا يقول مكاتب الجريدة: «قدمت الراهبة
الورعة رئيسة شركة قلب يسوع ومعها راهبتان لانتقال
عنها اجتهداً فأنشأن مدرسة للبنات يعلمن فيها العربية
والفرنساوية وأشغال اليد».

وفي خضم تلك النهضة في تعليم البنات دخلت
«الخواتين الفاضلات» ويلاحظ على جملة الأخبار
التي جاءت عنهن جملة من الملاحظات:

١- أن غالبيةهن كن إما من الشوام مثل كريستين قرداحي، عفيفة شلهوب، نايلة جاماتي، مودموازيل زكاري، وإما من الأقباط مثل مريم غبريال في القيوم، ويبدو أن هؤلاء كُنَّ قد سبقن في الخروج من الحرم ملك.

٢- أن القليل كان يكفي هؤلاء الخواتين لفتح مدرسة، فالحاتون نايلة جاماتي كانت قد اتخذت في بداية الأمر محلاً في «ملك الخواجا خليل زهار في أول شارع الفجالة» لم تلبث أن انتقلت منه بعد أن زاد الإقبال عليها إلى محل آخر «على مقربة منه في ملك سلحف بك وهو مستكمل شروط الصحة والراحة الضرورية يتخلله نور الشمس والهواء النقي»، والحاتون مريم غبريال أقامت مدرستها في بيتها بالقيوم.

اختلفت برامج الدراسة تبعاً لمعارف الحاتون، فبينما اقتصرت مريم غبريال على تعليم القراءة والكتابة، فقد كانت الفتيات في مدرسة نايلة جاماتي يتعلمن - فضلاً عن ذلك - الفرنسية والموسيقى، بيد أن جميع الخواتين كُنَّ حريصات على تعليم الأشغال اليدوية والأعمال المنزلية، وقد انسحب هذا الاختلاف أيضاً على طبيعة

النظام المدرسي، فقد سمحت إمكانات خواتين القاهرة أن يخصصن أماكن في مدارسهن للدخالية، وكن بالطبع يتقاضين مصروفات أكبر، وهو ما لم تسمح به إمكانات خواتين الأقاليم.

ولعل هذه الاختلافات هي التي دعت عددًا من وجهاء طنطا في أواخر مارس ١٨٩٠ إلى أن يقرروا «إيجاد مدرسة لتعليم البنات تكون أبوابها مفتوحة لجميع الطوائف تحت أجرة مناسبة وتكون محتوية على تعليم القراءة وشيء من النحو والصرف والجغرافيا والحساب واللغتين الفرنسية والإنكليزية والأشغال اليدوية».

ونرى أن وجهاء طنطا قد عبروا - باجتماعهم هذا - عن ظهور مرحلة جديدة في تعليم البنات... مرحلة التعليم الأهلي، في مواجهة التعليم الأجنبي ومدارس «الخواتين الفاضلات» التي لم تصمد طويلاً أمام التعليم الجديد.

الأميرة فاطمة إسماعيل النشأة والتكوين

الأميرة فاطمة هي إحدى بنات الخديو إسماعيل من زوجته الرسمية شهرت فترا هام، وذلك بخلاف زوجته الرسمية الأولى جوشم أفت هام الملقبة برائدة تعليم البنات في مصر، وكانت الأميرة فاطمة تحتل المرتبة الثانية بين عدد بناته اللاتي وصل عددهن إلى ٨ بنات، بالإضافة إلى ٨ ذكور من الـ ١٤ امرأة التي تزوج بهن حفيد محمد علي وابن إبراهيم باشا.

ولدت الأميرة فاطمة في أواخر شهر شعبان عام ١٢٦٩ هـ الموافق ٢ يونيو ١٨٥٣، ونظراً لأنها ابنة خديو مصر مستقبلاً فقد عاشت طفولة ومراهقة جميلة، وتوفر لها أفضل المدرسين لتتعلم الإنجليزية والفرنسية وكذلك العزف على البيانو، ولكن هذه الأميرة الجميلة كان بها شيء خاص تميزت به عن بقية أميرات أسرة محمد علي، وهو حبها للعمل العام وحرصها على



الأميرة فاطمة إسماعيل ووالدها الخديوي إسماعيل

المساهمة في أعمال الخير ورعاية الثقافة. ولعل المناخ العائلي - خاصة داخل «حريم الخديو إسماعيل» - قد ترك أثاره عليها، فزوجة أبيها الثالثة «جوشم» أسست عام ١٨٧٣ أول مدرسة للبنات في مصر وهي مدرسة السيوفية، كما ذكرنا من قبل، لتصبح أول مدرسة للبنات.

ولكن الأميرة فاطمة لم تلتحق بهذه المدرسة، وحينما اقترب سنّها من سن الزواج وقبل بلوغها العشرين عاماً تزوجت من الأمير طوسون ابن الوالي سعيد باشا، وقد كان لهذا الأمير منزلة خاصة عند الخديو إسماعيل، حيث كان يحبه حباً أبوياً جداً، حتى أن المراجع التاريخية تذكر أنه كان الوحيد من الأسرة العلوية الذي جلس في المنصة الرئيسية للملوك والأمراء الأجانب في حفل افتتاح قناة السويس. لذلك رحب الخديو ووافق فوراً على زواجه بابنته فاطمة عقب احتفالات القناة في فرح لم يسبق له مثيل تحاكت به أحاديث الناس، وكتب المؤرخون عنه، وأطلق عليه «فرح الأنجال» حيث

تزوج ثلاثة من أبناء إسماعيل في ليلة واحدة، وأقيمت الأفراس لمدة أربعين ليلة متصلة، وفي ختامها كانت ليلة العرس، وعقب الزواج تم تعيين الأمير طوسون وزيراً للمعارف «التعليم فيما بعد».

إلا أنها ترمّلت بعد سنوات قليلة من زفافها، حيث توفي الأمير طوسون عقب عيد ميلادها الثالث والعشرين مباشرة أي عام ١٨٧٦ أثناء تصيفهم في الإسكندرية، وأنتمت علاقة الزواج القصيرة عن ابن واحد هو الأمير عمر طوسون الذي لُقّب بأفضل من أنجبته الأسرة العلوية علماً ووطنية وحباً للمصريين، حيث عمل مؤرخاً للأسرة، كما عكف على كتابة تاريخ مصر الحديث وأرّخ للحركة الوطنية لاسيما ثورة ١٩١٩ وغيرها، كما ساعد هذا الابن الجليل للأميرة فاطمة أهل طرابلس بليبيا في حريهم ضد الاحتلال الإيطالي، وكانت الأميرة فاطمة وابنها عمر طوسون قد ورثا ثروة طائلة تعود لسعيد باشا والي مصر بالإضافة إلى ميراثها من والدتها زوجة الخديو إسماعيل.

وكعادة المجتمع في ذلك الوقت فقد تزوجت الأميرة فاطمة مرة أخرى بعد ٧ سنوات من وفاة زوجها الأول وقبل بلوغها الثلاثين من عمرها من محمود سري باشا، وأنجبت منه ثلاثة أولاد وابنة واحدة.

وهكذا نرى أن السمات الشخصية للأميرة فاطمة - بجانب البيئة التي عاشت فيها وزواجها من الأمير طوسون الذي تولى وزارة التعليم - قد ساعد في حبها للعلم والثقافة، وهو ما انعكس بعد ذلك في دورها المهم في المساهمة المالية لإنشاء الجامعة المصرية وإقبالها من مشاكلها المادية التي عانت منها الجامعة في الفترات الأولى للتأسيس.

وكانت فاطمة قريبة إلى قلب أبيها حتى أنه كان لا يتوانى عن تنفيذ مطلب لها. ودليل ذلك ما بناه لها من قصور كقصرها الذي كان في مواجهة شاطئ النيل عند المنطقة التي بُنيَ فيها كوبري قصر النيل، وآخر في بولاق الدكرور، صار فيما بعد مبنى كلية الفنون التطبيقية، وثالث في منطقة الدقي تحول بعد وفاتها عام

١٩٢٠ إلى المتحف الزراعي الذي لا زال قائماً حتى الآن. كما أنه احتُفي بها عند زواجها بالأمير طوسون بن سعيد باشا عام ١٨٧٣، حتى أن الكاتب الفرنسي دي ليون وصف في كتابه «مصر الخديوي» مراسم زواجها بقوله: «تتقدم كآلهة من آلهات الأزمنة الماضية بمعيتها وجواربها، صعدت وأخذت تنثر عليهن خيرات ذهبية ضربت لتلك المناسبة فتعلق برؤوسهن، وكانوا قد أقاموا في صدر تلك القاعة فوق منصة مرتفعة ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض فجلست دولة والدة باشا أم الخديوي إسماعيل على عرش اليمين والأميرة أم العروس على عرش الشمال وجلست العروس وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف جنيه على عرش الوسط وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنسي الأعلى ثمناً، وكله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس وله ذيل طوله ١٥ متراً رفعت الجوارب وراءها».

كما يذكر المؤرخون أنه كان هناك مكانان ازدهرت فيهما الاحتفالات، وهما: حديقة الأزيكية حيث أطلقت السهام النارية بطريقة فنية مكنت جميع سكان

العاصمة من مشاهدتها، إذ كانت نجومها وأضواؤها
تتناثر في الفضاء ساعات متوالية كل مساء. والمكان
الثاني هو سراي الجزيرة حيث أقيم مرقص ضخم،
دُعِيَ إليه خمسة آلاف من العظماء والأعيان، مصريين
وأجانب، وامتاز بوليمة فخمة، قُدِّم فيها «أرز إسماعيل»
المعروف، الذي كان يوضع عليه خلاصة رؤوس الضأن
والعجول الصغيرة، وكان الطريق من سراي عابدين إلى
سراي الجزيرة قد زُيِّن بالأعلام والفوانيس المصنوعة
من الورق المزخرف.

فكرة إنشاء جامعة مصرية

يرتبط الحديث عن دور الأميرة فاطمة إسماعيل في إنشاء الجامعة المصرية بتطور الفكرة نفسها، وبكيفية تحول الحلم بإنشاء هذه الجامعة إلى حقيقة واقعة، ومن ثم يجب التوقف قليلاً عند تطور الفكرة ودور صفوة المثقفين في إخراجها إلى النور وتوعية الرأي العام المصري بأهمية نشر الآداب والعلوم وما يترتب على ذلك من توسيع المدارك وترقي الأخلاق.

وكان يعقوب ارتين «وهو موظف خدم في عدة مناصب منها منصب وكيل وزارة المعارف وهو أرمني الأصل»، قد ألح للموضوع عام ١٨٩٤ حين ذكر في سياق تقرير له أن المدارس المهنية العليا القائمة يمكن أن تكون أساساً لقيام جامعة، غير أنه لم يكمل تحمسه للفكرة، نظراً لانسياقه لرغبة السلطة البريطانية في مصر.

كما أن جورجى زيدان دعا من خلال مجلة «الهلال» عام ١٩٠٠ إلى إنشاء «مدرسة كلية مصرية» توفر تعليمًا

عاليًا حديثًا باللغة العربية داخل الوطن، بحيث لا يضطر المصريون للسفر إلى أوروبا. وكان في ذهن زيدان نموذج الكلية السورية التي أُنشئت في بيروت، وكانت تُقدم الدراسات النظرية والطب والصيدلة والتجارة. وفي عام ١٩٠٦ كانت الصحافة العربية تُناقش قضية إنشاء جامعة مصرية، وانضم جورجى زيدان متحمسًا واستعرضت «الهلal» تاريخ إنشاء جامعات في أوروبا وأوضحت الفارق بين الجامعة والكلية.

فكرة الجامعة

مصطفى كامل - محمد عبده - سعد زغلول

لا يمكن أن ننسى دور مصطفى كامل في إنشاء الجامعة، ففي عام ١٩٠٠ أصدر هذا الزعيم الوطني المتحمس - بمساعدة من الخديو عباس - صحيفة «اللواء» اليومية المناهضة للحكم البريطاني، ثم أنشأ رسمياً في عام ١٩٠٧ الحزب الوطني الذي طالب بالاستقلال الفوري للبلاد.

وفي أول سنوات صدور صحيفة اللواء دعت إلى إنشاء مدرسة كبرى تضم مستوى التعليم العالي إلى جانب المستويين الابتدائي والإعدادي. وفي أكتوبر ١٩٠٤ اقترحت الصحيفة إنشاء كلية مصرية «مدرسة كلية»، وبعد ثلاثة أشهر أوصت اللواء بتسميتها كلية «محمد علي» احتفالاً بالذكرى المئوية لاعتلاء مؤسس الأسرة المالكة العرش.

واستجاب المصريون لدعوة مصطفى كامل وفي غضون أشهر قليلة جمع وجهاء البلاد ثمانية آلاف جنيه مصري كدفعة مقدمة من أجل المشروع، غير أن الخديو عباس - الناصر القديم لمصطفى كامل - تخلى عنه، وتبخر الأمل في تحقيق نتائج سريعة عندما قضى الوفاق الودّي ١٩٠٤ على أمل عباس في مساندة فرنسا له ضد بريطانيا، بالإضافة إلى أن ثمة فرصة لاحت للتصالح مع كرومر، ومن ثم لم يكن من المناسب أن يشجع عباس فكرة الجامعة.

ثم حمل تلاميذ محمد عبده الشعلة، وكان محمد عبده قد وافق على فكرة أنه ربما من الأسهل إنشاء معهد جديد بدلاً من تطوير الأزهر، ويرى تلميذه محمد رشيد رضا أن الجامعة التي شغلت ذهن أستاذه، إنما تعكس المبادئ العليا لمحمد عبده، الذي عرّف عنه وطنيته الصادقة وخدمته للمصلحة العامة، واعتدال حزه بين الأحزاب الإسلامية وجمعت بين أسباب الحضارة والمحافظة على أصول الدين الإسلامي.

وقبيل وفاة محمد عبده عام ١٩٠٥ شرح فكرته لأحمد باشا المنشاوي- من أعيان مديرية الغربية- أثناء غداء لهما معاً، حضره أيضاً محمد رشيد رضا، وأحمد فتحي زغلول، شقيق سعد زغلول. وكان للمنشاوي أحلام مثالية فعرض أن يقوم وحده بتمويل المعهد بشرط أن يقام خارج القاهرة، واقترح المنشاوي أن يكون الموقع في ناحية القليوبية، كما اقترح توفير مركب بخاري لنقل المعلمين يومياً من وإلى القاهرة. وبعد ذلك بحث محمد عبده الأمر مع المستشار المالي البريطاني أملاً في الحصول على الأرض في صورة هبة للمشروع، غير أنه والمنشاوي توفيا قبل تحقيق الفكرة.

ثم أشعلت صدمة دنشواي عام ١٩٠٦ جذوة الحركة الوطنية، مما أدى إلى تنشيط العمل على تحقيق مشروع الجامعة.

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ أرسل مصطفى كامل خطاباً إلى محمد فريد يقترح فيه الدعوة إلى اكتتاب عام لتأسيس الجامعة بدلاً من الاحتفال بعودته من فرنسا،



جاء فيه: «خير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية هي أن تقدم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء»، وقال: «إن الكلية هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً لتشييده، وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام حتى أضع حجراً فيه مع الحملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد». ثم قال «فَلْتُنَسَّ الأحزابُ انقساماتها، وَلْيُنَسَّ الصحفيون خصوماتهم، وَلْتَلْقِ الأحقادُ في هوة لا يسمع فيها لغو ولا دوي، وَلْتَجْتَمِعِ الأمةُ لإتمام هذا العمل الضخم وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عظيم».

وحرصاً من جانب القائمين على تنفيذ الفكرة، ولشدة خوفهم من أن تلقى هجوماً من جانب سلطات الاحتلال أو الحكومة، أعلنوا في نص الدعوة للمشروع والذي نشرته جميع الصحف «أن الجامعة ليس لها

صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة، ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها، على أي وجه كان. وأن الهدف من إنشائها إنما لتكون مدرسة لتعليم العلوم والآداب لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه».

وقابل قاسم أمين الخديو وعرض عليه رعاية مشروع الجامعة، لكن الخديو اعتذر، لإحساسه بعدم رضا الإنجليز عن وجوده في رعاية مشروع الجامعة، ومحاولته الابتعاد عن التبعات المادية التي تحتاج إليها الجامعة. وبدأت نغمة جديدة في التشييط؛ مما اضطر جريدة الظاهر إلى أن تكتب «كيف نتناول إلى المطالبة بمجلس نيابي يناقش الحكومة الحساب ويكون عنواناً للامة، ونحن غير قادرين على تأسيس جامعة يتخرج فيها رجال العلم والإدارة الذين يقودون نهضة مصر». وأصاب المشروع الركود على أثر تعيين سعد باشا وزيراً للمعارف في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ وانسحابه من اللجنة.

وفي جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته، وأن يكون ولي عهده رئيس شرف لها، كما أبلغها في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ أن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد.

الدعوة للاكتتاب العام

وكان المساهمون في الاكتتاب للمشروع في البداية جميعاً من صِفة المصريين «البكوات والأفندية» وبعض العلماء والمشايخ. ثم بدأ أمراء الأسرة الحاكمة يتابعون برعايتهم المادية وبجهودهم تسهيل مهمة إقامة هذه المؤسسة، وكان الأمير سعيد باشا حليم أول من اهتم بالأمر، وأخذ على عاتقه رئاسة «لجنة الأمراء» التي جمع لها نيقاً وثمانية آلاف جنيه. وناشدت جريدة «المؤيد» الأمير سعيد باشا أن يبرِّع بوعده الذي صدر منه في باريس بمتابعة العمل إلى النهاية.

وكانت قد سُكِّلت لجتان إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها، والثانية لجمع الاكتتابات من المتبرعين.

وفي الجلسة الثانية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ أعلنوا عن ضرورة انتخاب لجان فرعية متعددة للاكتتاب وجمع التبرعات من جميع المصريين في كل مكان من أنحاء القطر المصري، لأن الحكومة - وإن كانت تنظر للمشروع بعين الرضا وتستحسن مبادئه - إلا أنها ترى أنه سابق لأوانه، وأن تكاليفه باهظة. ومن ثم فقد تأكد لهم ضرورة الاعتماد - بعد الله - على أنفسهم، وأن لا يعلّقوا آمالهم على مساعدة خارجية. وتوافق بين جميع أعضاء اللجنة فكرة إسناد رئاسة المشروع لأمير من الأمراء تجتمع عليه الكلمة، حتى يضمنوا انتظام سير الإجراءات المتخذة للمشروع، كما قرروا إيداع ما يجمع من المال البنك الألماني الشرقي، على وجه التحديد، وذلك لأنه البنك الوحيد الذي قبل أن يساعد الجامعة بإعطاء فائدة ٤٪ سنوياً، وأن يعطي مساعدة لها

زيادة على ذلك ١,٥٪ سنوياً، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيهاً سنوياً، بحيث تستفيد الجامعة منه ٥,٥٪، بينما عرضت جميع البنوك الأخرى فوائد أقل، كما أنهم لم يقبلوا استعادة جميع المبالغ في أي وقت يحتاجها المشروع فيه، في حين قبلها البنك الألماني الشرقي. وكان قد بلغ إجمالي الاكتتاب في الجلسة الثانية ١٦٥٣٦ جنيه.

وكانت جماعة الصفوة السياسية المهتمة بمشروع الجامعة على وعي كامل بمغزى المخاوف التي تطرحها الصحف الأجنبية الناطقة بلسان حال سلطات الاحتلال، والتي ادَّعَوْا فيها أن مشروع الجامعة إنما هو لأغراض سياسية، فهو «جامعة إسلامية» تنهض ضد الاحتلال، ولأجل هذا أعلن سعد زغلول - حين تولى وزارة المعارف - تنحيه عن منصب النائب للرئيس، وانتخبت اللجنة قاسم بك أمين عوضاً عنه.

رعاية الأمراء للمشروع

وعقدت الجلسة الثالثة في ١٩ يناير ١٩٠٧، وأعلن قاسم بك أمين أن الحديو تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه، وبجعل ولي عهده الكريم رئيس شرف لها. وكتب قاسم بك أمين إلى الأمير «أحمد فؤاد باشا» يعرض عليه الرئاسة، وهذا نص الخطاب:

دولتلو أفندم الأمير «أحمد فؤاد باشا»
لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة، ما تفضلتم به دولتكم من العناية بأمر الجامعة، والاستعداد لتعضيد مشروعاتها، قابلوها هذه البشري بالسرور، ووثقوا بالفوز القريب، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم. وهم محمد علوي باشا، ويوسف صديق باشا، وحفني بك ناصف، وحسن بك سعيد. فإذا تكرمت بقبولهم، أرجو إخباري باليوم والساعة اللذين تتفضلون بتحديدهما لذلك، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع.

في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧

إمضاء: قاسم أمين



الأمير أحمد فؤاد الأول رئيس للجامعة المصرية

وفي يوم الجمعة ٣١ يناير ١٩٠٨ اجتمعت الجمعية العمومية برئاسة قاسم أمين بك، وأعلن بهذه الجلسة قبول دولة الأمير أحمد فؤاد الرئاسة. واجتمعت اللجنة برئيسها الجديد للمرة الأولى بسراي دولة الأمير «أحمد فؤاد باشا» في ١٢ مارس ١٩٠٨، وتفاوضوا في البحث عن الوسائل التي تُوصِّلهم لإنجاز المشروع. وهنا بدأت بالفعل الخطوات الجادة الضامنة لاستمرار تقدم المشروع بخطى سديدة، فقد اتفقوا على أن أول عمل يجب البدء به هو: الإرسالية والتدريس.

وهكذا قطعت الفكرة في سبيل الخروج إلى ميدان التنفيذ شوطًا بعيدًا، وانتشرت فكرتها في جميع البيئات، ووجدت لها صدى في نفس كل مصري، وقام الخاص والعام بتأييدها، والعمل على نصرتها، وتدفقت التبرعات من سراة القطر المصري وأغنيائه، وأعلن الخديو عباس حلمي الثاني عن منحه للمشروع خمسة آلاف جنيه سنويًا، مما جعل المشروع يتحرك بخطى أسرع. وبدأت عملية إرسال البعث، ووضعت

البرامج ودعيت الأساتذة، ثم اعترفت بها الحكومة المصرية كإحدى المنشآت ذات المنافع العامة، فلم يبق إلا أن تحتفل الأمة المصرية بافتتاح هذه المؤسسة الجليلة، وهذا الصرح المنيف.

وفي ٢٠ مايو ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها، وأتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو «ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم». كما اتفق أيضاً على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي «اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكي ترتقي اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة».

وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأي في مصر في ذلك الوقت

وجدوا أن آثار الفرجة الجارفة التي أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم، والمثقفون منهم يتفخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مُدَوَّنة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضي الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم في أوروبا فيتولون التدريس باللغة العربية.

وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

الأمير أحمد فؤاد باشا «رئيساً»

حسين رشدي باشا وإبراهيم نجيب باشا «وكيلين»

أحمد زكي بك «سكرتيراً»

حسن سعيد بك «أمين صندوق»

وعضوية كل من:



مجلس إدارة الجامعة ١٩٠٨

أرتين باشا؛ الدكتور علوي باشا؛ عبد الخالق ثروت
باشا؛ مرقس حنا أفندي؛ مسيو ماسبيرو؛ يوسف
صديق بك؛ عليّ أبو الفتوح بك؛ عليّ بهجت بك؛
مسيو لوزينا؛ عليّ ذو الفقار بك.

افتتاح الجامعة المصرية

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ وفي حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين افتُتحت الجامعة المصرية رسمياً، وقد حضر الحفل الخديو وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل الأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية، وكان من خطباء الحفل: الخديو عباس حلمي الثاني، الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة، عبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكي.

مقر الجامعة

تنازلت الحكومة للجنة الجامعة المصرية عن الدور الأسفل في المكتبة الخديوية لتبدأ فيه دروس الجامعة في أول الموسم بعد حضور الأساتذة الذين يختارهم جناب مسيو ماسبيرو مدير الأنتيكخانة المصرية،

وسعادة أرتين باشا، من فرنسا وإنجلترا. ثم كانت أول دار للجامعة سراي جاناكليس «الجامعة الأمريكية الآن في ميدان التحرير» بإيجار سنوي ٣٥٠ جنيه أخذ يزداد إلى أن وصل إلى ٧٢٠ جنيه سنوياً، وهو ما لم تستطع ميزانية الجامعة تحمله.

ميزانية مشروع الجامعة

واستمرت التبرعات تترى على لجان الاكتتاب المركزية بالقاهرة والفرعية بسائر أقاليم مصر. ولم تكن التبرعات نقدية فحسب، بل كان عدد من المساهمين قد أوقفوا أجود أطيانهم الزراعية، فحسن زايد بك أوقف ٥٠ فدانا وقيراطين و١٨ سهما، وتبرع مصطفى كامل الغمراوي بك بـ ٦ فدادين و ٦ أسهم، والشيخ محمد عبد الحميد حبيب بـ ٥ فدادين، وعوض بك عريان المهدي بـ ٧٢ فدانا و ٢٢ سهما، وأوقف الأمير يوسف كمال ١٢٥ فدانا و ١٦ قيراطا و ٨ أسهم.

وكانت اللجان المختصة بالمالية تقوم بتحصيل إيجارات جميع هذه الأطيان نقدًا سواء من الواقفين لها الذين عرضوا استئجارها من الجامعة بعد أن ألت إليها أو من إيجارها لغيرهم ممن عرضوا إيجارات أعلى

وكانت اللجنة المالية قد حددت مبلغ ١٣٨٤٥ جنيه المتحصلة من التبرعات النقدية حتى عام ١٩٠٩ واعتبرته كرأس مال ثابت لا تصرف إلا في غلته. ولذلك أخذت المصروفات من إعانة الأوقاف السنوية (وكان مقدارها خمسة آلاف جنيه سنوياً) ومن غلة المال المذكور ومن ريع الأقطان الموقوفة على الجامعة ومن رسوم قيد الطلبة.

وكان توسع المشروع في ناحية من الأعمال يضطر اللجنة المالية أن تخفض مصروفات دائرة أخرى، حتى تتوازن الإيرادات مع المصروفات. ففي عام ١٩١٠ كانت المصروفات تزيد عن ٨٥٤٥ جنيه في السنة، في حين كانت الإيرادات ٧٢٠٢ جنيه و٩٨٠ ملليم، مما اقتضى تخفيض مكافأة الأساتذة من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه في السنة، وخفض بدل سفر الأساتذة الأوربيين من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيهاً، وبهذه الوسيلة أمكنها أن تزيد في عدد الدروس، فبعد أن كانت خمسة أصبحت

في هذا العام ثمانية، وزاد عدد طلبة الإرسالية من ١١ طالباً إلى ١٨ طالباً. وبذل الأمير «أحمد فؤاد» ما في وسعه لتوفير تأليف وفود لجمع الاكتتابات في القاهرة وفي الأقاليم، واستخدم جميع الوسائل لجمع المال، وقام بسياحات في أوروبا لطلب مساعدات حكوماتها لمشروع الجامعة.

وعلى الرغم من زيادة النفقات التي اقتضاها توسيع نطاق التعليم، وزيادة إرساليات الجامعة إلى أوروبا، تمكنت الجامعة من حفظ التوازن بين الدخل والنفقات من خلال الاقتصاد في المصروفات كلما أمكنهم ذلك، ومن خلال التبرعات والإعانات التي تُقدَّم للجامعة يوماً بعد آخر.

وقد قررت الحكومة المصرية منح الجامعة إعانة أولية قدرها ١٠٠٠ جنيه، أدرجت في ميزانية ١٩١١. ومع الاستمرار في زيادة عدد طلاب البعثات والمدرسين الوافدين والوطنيين، كانت المصروفات تتزايد

باستمرار . وفي عام ١٩١٢ حدث عجز في الميزانية فقد بلغت الإيرادات ٩٥٨٨ جنيه و٨٣٨ ملين، بينما بلغت المصروفات ١٠٠٨٢ جنيه و٤١٩ ملين، أي بواقع عجز يبلغ ٥٠٠ جنيه، تم تغطيته من وفر الأعوام الماضية.

دور الأميرة فاطمة في دعم مشروع الجامعة

ولم يكن الأمر ليمضي على هذه الوتيرة طويلاً، لأنه حتماً كان سيُعرض مشروع الجامعة للتوقف، وهنا تبرز مساهمة الأميرة فاطمة ابنة الخديوى إسماعيل، وفى هذا الوقت العصيب الذى مرت به الجامعة. فقد أعلنت الأميرة فاطمة عن رغبتها فى المساهمة الكفيلة بضمان استمرار المشروع، وكذا توطيد أساس جميع أركانه.

فقد كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكاً لها، وكانت تنفق فى كل عام لإيجارها أموالاً كثيرة، بلغت فى العام الواحد ٤٠٠ جنيهاً، وكانت الجامعة فى حاجة إليها، لإنفاقها فى سبل أخرى، كالإرساليات والتعليم وغير ذلك، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدار (وكان موقعها مقر الجامعة الأمريكية الآن) لا تفي بحاجاتها، ولا تصلح لأن تكون مقراً ثابتاً لها، كما كان

صاحبها «جناكليس» غير راغب في استغلالها على سبيل الإيجار، وإنما كان يريد بيعها سواء للجامعة أو لغيرها، حتى لقد تدخل الأمير أحمد فؤاد، وطلب من «جناكليس» مدّ عقد الإيجار لأربع سنوات أخرى، فقبل الأخير على أن لا يؤجرها لهم بعد تلك المدة.

وقف الأميرة فاطمة إسماعيل على الجامعة

أحاط الدكتور محمد علوي باشا «طبيب الأميرة فاطمة إسماعيل» مجلس إدارة الجامعة المصرية في ١٧ يونيو ١٩١٣ علماً بأن الأميرة فاطمة إسماعيل تنوي عمل وقفية، وأنه أفتعها بتخصيص جزء من هذه الوقفية للجامعة. وقرّر مجلس الجامعة إفاد كل من عبد الخالق ثروت باشا والدكتور محمد علوي باشا وعليّ ذو الفقار باشا وعبد الله وهبي باشا لمقابلة الأميرة فاطمة إسماعيل للسعي لتخصيص جزء من الوقفية للجامعة، وقد ذكر الدكتور محمد علوي باشا في تقريره السري أنه أمضى

يوم الخميس ٣ يوليو ١٩١٣ حتى منتصف الليل في تببيض وثيقة الوقف حتى تعتمدها الأميرة قبل سفرها الذي كان مقرراً له يوم الجمعة ٤ يوليو ١٩١٣ وتمكن من الحصول على الوثيقة قبل سفرها.

وفي اليوم التالي «٤ يوليو ١٩١٣» نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان «البرنسيصة فاطمة هانم إسماعيل تبني الجامعة المصرية بمالها وتوقف ٦٦١ فدائاً للربيع، و٦ أفدنة في الجزيرة للبناء، و١٨ ألف جنيه لإقامة البناء، وتعين أربعة من أعضاء مجلس إدارة الجامعة لاختيار ناظر الوقف» ما نصه:

«استدعت أمس صاحبة العصمة البرنسيصة فاطمة هانم إسماعيل، أصحاب السعادة محمد علوي باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعلي بك بهجت وحسن بك سعيد وأحمد باشا عزت من أعضاء الجامعة وأبلغت الخبر السار، وهو أنها وقفت ٣٣٠٦ أفدنة من أملاكها في سندوب على أعمال خيرية، فخصت الجامعة المصرية

بِخُمْسِ هَذِهِ الْأَطْيَانِ أَيْ ٦٦٦ فِدَانًا وَخُمْسِ فِدَانٍ. وَلَمَّا كَانَتِ الْجَامِعَةُ بِحَاجَةٍ إِلَى أَرْضٍ تُبْنَى عَلَيْهَا فَقَدْ وَقَفَتْ عَلَيْهَا فَوْقَ مَا تَقْدُمُ ٦ أَفْدَنَةً فِي الدَّقِيقِ عَلَى طَرِيقِ بُولَاقِ الدَّكْرُورِ وَالْمُؤَدِّيَةِ إِلَى قَصْرِهَا فِي الْجِيزَةِ. وَبِمَا أَنَّ خَزَانَةَ الْجَامِعَةِ لَا تَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِنَفَقَةِ الْبِنَاءِ فَهِيَ تَبَرَّعَتْ مِنَ الْآنَ بِمِثْلِ ١٨ أَلْفِ جَنِيهِ لِهَذَا الْغَرَضِ وَسَلَّمَتْهُ لِحَضْرَاتِ مَنَدُوبِي مَجْلِسِ إِدَارَةِ الْجَامِعَةِ، ثُمَّ أَمَرَتْ بِكِتَابَةِ تِلْكَ الْحِجَةِ، وَاسْتَدْعَتْ حَضْرَةَ الْقَاضِي الشَّرْعِيِّ فِي السَّاعَةِ الثَّامِنَةِ وَالنِّصْفِ لِيَلَّأَ فُسُجِّلَتِ الْحِجَةُ».

وقدم الدكتور محمد علوي باشا تقريراً سرّياً لمجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ١٠ يوليو ١٩١٣ عرض فيه موافقة الأميرة فاطمة هانم إسماعيل على تخصيص الوقف على الجامعة، ووجّه المجلس الشكر للأميرة تلغرافياً نظراً لوجودها بالآستانة جاء فيه: «صاحبة الدولة الأميرة فاطمة هانم، نرفع لدولتكم أن مجلس إدارة الجامعة تلقى نبأ كرمكم وجودكم عليها بما منحتموها من الهبات العظيمة الثمينة، وقرر قبول

هذه المبررات وإبداء مزيد الشكر لدولتكم، حفظكم
المولى عز وجل، ومدّ في أجلكم».

وبعد عودتها من السفر، زار وفد الجامعة المصرية
برئاسة حسين رشدي باشا الأميرة فاطمة إسماعيل،
وقد ألقى كلمة الجامعة الشيخ محمد الحضري قال فيها:
«إن طلاب العلم في القطر كله يرحبون بمقدمك السعيد
ويسألون من الله العمر المديد، فقد طوّقت أعناقهم بالمنة
العظمى وأغدقت عليهم الإحسان الجليل». ثم تلاه
حضرة الأستاذ الشيخ طه حسين خريج الجامعة المصرية
وتلا أبياتاً عامرة ترحيباً بالأميرة مطلعها:

سلي مصر إذ أقبلت كيف ابتهاجُها
بمقدمك السامي وكيف سرورها
وكيف ازدهاها البشّر حين دنا لها
يحدثها أن قد دنوت بشيرها
سليها تحدثك اليقين فما حدا
بنا نحو هذا القصر غير شعورها

وقد اشترطت سمو الأميرة الواقعة أن يتم البناء على شكل بافيون، أي مباني منفصل بعضها عن البعض، وأن يُكْتَبَ اسْمُهَا بالذهب على باب الجامعة المصرية، وأن تُقدَّم لها رسومات المباني في عام ١٩١٤، وأن تعهد بإدارة الوقف إلى مجلس مكوّن من أربعة أعضاء من مجلس إدارة الجامعة ومن اثنين من العلماء المشهورين بالتقوى والصلاح ومن اثنين من مشاهير التجار ومن فضيلة قاضي مصر ومن المعتمد العثماني في مصر.

وقد أجرت الجامعة احتفالاً بوضع حجر الأساس لها في يوم الاثنين الموافق ٣ جمادى الأول ١٣٢٢هـ / ٣١ مارس ١٩١٤م، في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، وذلك في الأرض التي وهبتها دولة الأميرة فاطمة.

وتصدّر الاحتفال سمو الخديوي عباس حلمي الثاني، ووضع الحجر الأساس بيده الكريمة، بحضور الأمراء والنظار، وفضيلة قاضي مصر، وشيخ الجامع الأزهر، وأكابر العلماء، وقناصل الدول، ورئيس

وأعضاء الجمعية التشريعية، وذوى المقامات وأصحاب الصحف والأدباء فى مصر.

ولم يحضر هذا الاحتفال جناب اللورد كتشنر، ولا قائد جيش الاحتلال، كما أنهما لم يعتذرا.

ولقد كتب على الحجر الأساس هذه العبارة:
«الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة بنت إسماعيل،
سنة ١٣٣٢ هجرية»، وأودع الحجر بطن الأرض،
ومعه أصناف العملة المصرية المتداولة، ومجموعة
من الجرائد التى صدرت فى يوم الاحتفال، ونسخة
من محضر وضع الحجر الأساس، الذى توج بتوقيع
الخدوي، وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة الكبيرة
الأميرة فاطمة، وتلاههما فى التوقيع دولة الأمير «أحمد
فؤاد باشا» رئيس شرف الجامعة، ورئيس وأعضاء مجلس
إدارتها.

الأميرة فاطمة تتبرع بمجوهراتها

وأعلنت الأميرة فاطمة أن سائر تكاليف البناء سوف تتحملها كاملة والتي قدرت آنذاك بـ ٢٦ ألف جنيه، وذلك بعرض بعض جواهرها وحليها للبيع. وكانت قد أهدتها للمشروع، وأن على إدارة الجامعة أن تتولى بيعها وفقا لما يتراءى لمصلحة الجامعة. فعندما عرضوها بالجامعة لم يتم التوفيق في بيعها، فاتخذوا قراراً بأن يعرضوها للبيع خارج القطر المصري وتشتمل هذه الجواهر على ما يأتي:

١- عقد من الزمرد، يشتمل على قطع، حول كل قطعة أحجار من الماس البرلنت أصله هدية من المرحوم السلطان عبد العزيز، إلى ساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا.

٢- أربع قطع موروثه من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا، وهي:

(أ) سوار من الماس البرلنت، تشتمل على جزء دائري، بوسطه حجر، وزنه تقريبا ٢٠ قيراطا، حوله ١٠ قطع

كبيرة، مستديرة الشكل، والسلسلة التى تلتف حول المعصم، مركبة عليها ١٨ قطعة كبيرة، و٥٦ قطعة أصغر منها حجما، وكلها مربعة الشكل.

(ب) ريشة من الماس البرلنت على شكل قلب يخترقه سهم، مركب عليها حجارة مختلفة الحجم.

(ج) عقد يشتمل على سلسلة ذهبية، تتدلى منها ثلاثة أحجار من الماس البرلنت، وزن الكبير منها تقريبا ٢٠ قيراطا، والصغيران يقرب وزن كل منهما من ١٢ قيراطا.

(د) خاتم مركب عليه فص هرمى من الماس يميل لونه إلى الزرقة.

وكانت الجامعة قد أوكلت للدكتور محمد علوى باشا (طبيب الأميرة فاطمة) عملية بيع المجوهرات، وتمكن محمد علوى باشا من بيعها بسعر مناسب جداً عاد على الجامعة بالنفع الكبير، فقد بلغ إجمالى بيعها حوالى ٧٠٠٠٠ جنيه مصري على التقريب، وقد تم الاتفاق مع راغب الشراء والذي أناب عنه بنك الأنجلو إيجيپتيان

بمصر، ليتسلم الجواهر، ويدفع الثمن، ولكن هذا البنك أراد أن يتسلم الجواهر بغير تعيين نوعي لها، ولا تقدير ثمنها، فرفضت الجامعة التسليم بهذه الكيفية، إلى أن كتب للجامعة بما فيه رفع المسئولية عنها بمجرد التسليم للبنك، فيتم تسليم الجواهر وتسلم الثمن.

ومن فيض كرم الأميرة فاطمة إسماعيل أنها أعلنت تحملها كافة نفقات حفل وضع حجر الأساس، والذي كان سيحمل الجامعة نفقات كبيرة، وخاصة أن الخديوي عباس حلمي الثاني كان قد أعلن أنه سيحضر حفل الافتتاح هو والأمير أحمد فؤاد. وقد نشرت إدارة الجامعة بياناً في جميع الجرائد اليومية المحلية تحت عنوان «نفقات الاحتفال بوضع حجر الأساس لدار الجامعة، وهذا نصه:

«أبت مكارم ربة الإحسان، صاحبة العصمة، ودولة الأميرة الجليلة فاطمة هانم أفندم، كريمة المغفور له إسماعيل باشا الخديو الأسبق، إلا أن تضيف أية جديدة من آيات فضلها، فأمرت بأن تكون جميع نفقات

الحفلة، التى ستقام لوضع حجر الأساس لدار الجامعة، فى إرسال تذاكر الدعوة. ونظرًا لتنازل الجنب العالى بوعد سموه بتشريف هذه الحفلة قد أوصت دولتها بمزيد العناية بترتيب الزينة، مما يليق بمقام سمو الأمير عزيز مصر. ومجلس إدارة الجامعة، لا يسعه تلقاء هذه المآثر العديدة إلا تقديم عبارات الشكر الجزيل، بلسان الأمة، على النعم الكثيرة، التى أغدقتها صاحبة هذه الأيادى البيض فى سبيل العلم، ويسأل الله أن يطيل حياتها، ويتولى مكافأتها عليها بالإحسان».

وبعد أن تم وضع أساس هذا البناء العلمى الضخم، عاد الخديوى الجنب العالى عباس حلمى الثانى والمدعوون إلى سرادق الاحتفال، وهناك وقف حضرة زكى أفندى عكاشة، فأنشد بصوت رخيم قصيدة من بدائع الأمير الشعر العربى أحمد شوقى بك.

وقد كان لمعناها الرقيق من التأثير على مشاعر الحاضرين، ما أعجب وأطرب. وكان هذا الاحتفال الكبير من الأيام المشهودة فى تاريخ مصر العلمى، فقد

ابتهجت له الأمة بأسرها، وعمُّ السرور جميع أرجائها،
وفى هذا دليل على ما للجامعة من المكانة السامية فى
النفوس.

وعندما لم نجد الجامعة من المال ما يكفي لإقامة حفل
وضع حجر الأساس لمبناها الجديد، رأت الأميرة فاطمة
أن يكون الحفل من الفخامة بحيث يليق «بمقام الخديو
الذي يرأسه» ومع ذلك كله لم تستطع أن تحضر الحفل
الذي ما كان يمكن أن يحدث لولاها، فأنابت عنها
أبناءها الذكور، ووكيل أعمالها، وظلَّت هي حبيسة
جدران قصرها. والسبب أن تقاليد المجتمع المصري في
ذلك الزمان ما كانت تسمح لامرأة - حتى ولو كانت
ابنة الخديو وعمة خديو - بحضور احتفال عام للأمة أو
أن تشارك فيه، أو حتى أن تكون موضع التكريم منه.

وفي الساعة الخامسة من يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩١٤
تم وضع حجر الأساس للجامعة في حفل حضره الخديو
ووضع حجر الأساس بحضور الأمراء والنظار وفضيلة
قاضي مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء

وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحிثیات وأصحاب الصحف والأدباء فی مصر، وکُتِبَ علی حجر الأساس عبارة «الجامعة المصرية - الأميرة فاطمة بنت إسماعیل سنة ١٣٣٢هـ».

وأودع الحجر باطن الأرض ومعه أصناف العملة المصرية المتداولة ومجموعة من الجرائد التي صدرت يوم الاحتفال ونسخة من محضر وضع حجر الأساس الذي وقع علیه الخدیو والأميرة فاطمة والأمیر أحمد فؤاد.

كما تبرعت الأميرة فاطمة يوم الافتتاح بدواة ومسطرين وقلم وشاکوش من الذهب الخالص، وقطعة من الفضة قُدرت وقتها بمبلغ ثمانمائة جنيه.

شهد حفل وضع حجر الأساس غناء زکي أفندي عکاشة، أمام الخدیوي والضيوف، قصيدة قام بتأليفها أمير الشعر العربي أحمد شوقي بك، تغزلت هي الأخرى بصنائع دولة الأميرة فاطمة بنت الخدیوي إسماعیل جاء فیها:

ولا يزال بيت إسماعيل مرتفعاً
فرع أشم وأصل ثابت راس
وبارك الله في أساس جامعة
لولا الأميرة لم تصبح بأساس
يا عمة التاج ما بالنيل من كرم
إن قيس بحركم الطامي بمقياس

الأميرة فاطمة والمتحف الزراعي

ومن الأشياء التي تحسب للأميرة فاطمة أن مقر المتحف الزراعي في القاهرة والذي يقع على مساحة ٣٠ فداناً - ويعد أول متحف زراعي في العالم - كان في الأساس هو القصر الذي تعيش فيه فاطمة ثم تبرعت به للجامعة، والذي أنشئ عليه بعد ذلك المتحف الزراعي.

إن أروع الحقائق الكبرى في تاريخ العالم هي الحضارة المصرية القديمة التي قامت وازدهرت أساساً على الزراعة. وعبر التاريخ القديم والحديث ظلت الزراعة تفرض

نفسها على مصر، تؤثر على اقتصادها وحضارتها وأسلوب الحياة فيها.

لذلك تم التفكير في إنشاء المتحف الزراعي في عهد الملك فؤاد ليقوم هذا المتحف على نشر المعلومات الزراعية والاقتصادية على المدى الطويل في البلاد

وليسجل تاريخ الزراعة عبر تاريخها الطويل منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث، وقد وقع الاختيار على قصر الأميرة فاطمة إسماعيل ابنة الخديوي إسماعيل، وكانت هذه السراي قد سبق أن وهبتها الأميرة فاطمة إسماعيل للجامعة المصرية عام ١٩٠٨ غير أن الجامعة حصلت على موقعها الحالي وتم بالفعل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢١ نوفمبر ١٩٢٩ بإنشاء المتحف الزراعي بسراي الأميرة فاطمة إسماعيل وتم تسليم السراي لوزارة الزراعة عام ١٩٣٠.

وقامت وزارة الزراعة بإجراء بعض التعديلات المعمارية داخل السراي لإعداده ليكون متحفا كما تم تجميل مداخل المبنى وواجهاته بالنقوش والزخارف الزراعية والحيوانية رمزا لرسالة المتحف الزراعي كما تم إقامة مبان أخرى بالإضافة إلى قاعة السينما والمحاضرات والمكتبة وأقيمت هذه المباني بنفس طراز القصر وافتتح المتحف رسميا في ١٦ يناير عام ١٩٣٨ وافتتحه الملك فاروق.

المتحف الزراعي بين متاحف العالم

يعتبر المتحف الزراعي المصري الأول من نوعه في العالم وقائداً للمتاحف الزراعية الأخرى كمتحف بودايست وكونهاجن وانجلترا حيث ينفرد بتمثيل الزراعة في العصور القديمة.

أهمية المتحف الزراعي

يعتبر المتحف الزراعي وسيلة لتقديم رسالة فكرية وأدائه ثقافية عن طريق عروض المجسمات أو النماذج الحية أو المصنعة لخلق الوعي بين طبقات الشعب المختلفة ونشر المعلومات للمحافظة على الثروات الطبيعية والتراث كما يعتبر مرجعاً زراعياً على مستوى الأسلوب الحديث، فهو يعتبر معهد تربوي للثقافة العامة يقدم خدماته العلمية والثقافية والبحثية للنهوض بالزراعة في شتى المجالات.

تبلغ المساحة الكلية للمتحف الزراعي حوالي ثلاثون فدانًا (حوالي ١٢٥ ألف متر مربع) تشغل منها مباني المتاحف المختلفة حوالي ٢٠ ألف متر مربع، وباقي المساحة عبارة عن حديقة تضم العديد من الأشجار والشجيرات والنباتات النادرة والمسطحات الخضراء والصوب الزراعية بالإضافة إلى حديقتان على الطراز الفرعوني.

الدور الثقافي والإرشادي للمتحف الزراعي

للمتحف الزراعي دور كبير في نشر الثقافة الزراعية حيث يزوره العديد من القطاعات المختلفة تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات (زراعة- طب بيطري- فنون- آثار) قطاع الجماهير بفتاته المختلفة والأجانب.

التعاون مع المتاحف الخارجية العالمية
تبادل الخبرات - تدريب العاملين - إقامة معارض متحفية.

ويضم المتحف الزراعي المتاحف الآتية:

- ١- متحف الزراعة المصرية القديمة (من عصر ما قبل التاريخ حتى نهاية العصر الفرعوني)
- ٢- متحف الزراعة المصرية القديمة (من العصر اليوناني والروماني والقبطي والإسلامي)
- ٣- متحف عرض المجموعات العلمية
- ٤- متحف عرض الثروة النباتية
- ٥- متحف البهو العربي
- ٦- متحف القطن
- ٧- متحف المقتنيات
- ٨- متحف تطور الآلات الزراعية قديماً وحديثاً
- ٩- متحف الخبز المصري

كما يضم المتحف

- ١- قاعة للسينما والمحاضرات والمكتبة
- ٢- معامل الترميم والصيانة
- ٣- معامل التحنيط والتصبير والحفظ

- ٤- أقسام التصميم والديكور والنماذج والأزياء
٥- الورش الفنية المختلفة لتنفيذ الأعمال المختلفة

الحداائق الفرعونية

يضم المتحف ضمن حديقته الكبيرة حديقتين على الطراز الفرعوني، رُوعي في إعدادهما وتنسيقهما، اختيار النباتات والأشجار بحيث تكون صورة لما كانت عليه الحداائق عند الفراعنة، وأهم هذه الأشجار (الدوم، الجميز، الرمان، العنب، البلح، السنط، الحناء)، ومن النباتات (البردي، اللوتس، الياسمين).

كما تضم الحديقة الكبيرة الملحقه بمتحف الزراعة المصرية القديمة شادوفا مصمماً على الطراز الفرعوني، بالإضافة إلى مجموعة التماثيل الفرعونية المتعلقة بالزراعة.

عطاء الأميرة فاطمة يتجاوز حدود الإقليم المصري

وكان عطاء الأميرة فاطمة يتجاوز حدود الإقليم المصري؛ فقد وهبت تلك الفاضلة في (٦ من ربيع الأول ١٣٣٩هـ - ١٨ من نوفمبر ١٩٢٠م) ثروتها البالغة مليوني ليرة ذهبية إلى جامعة إستانبول لتؤكد أن للمرأة القدرة على أن تكون المنقذ لعقل الأمة ووعيتها، وأنها تستطيع أن تقوم بما يقوم به أولو العزم من الرجال.

وفاة الأميرة فاطمة

وفي يوم الخميس ١٨ نوفمبر ١٩٢٠ توفيت الأميرة فاطمة إسماعيل عن عمر يناهز الثامنة والستين عامًا، وقد اشتركت الجامعة في تشييع الجنازة ممثلة في أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأساتذتها وموظفيها والطلبة.

واقترح عبد الحاق ثروت باشا على مجلس الجامعة إقامة حفلة تأبين للأميرة فاطمة تقام بدار الجامعة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وجاء في تقرير الجمعية العمومية للجامعة المصرية ما يأتي: «فجعت المروءة، وفجع البر والإحسان، بوفاة فخر السيدات وأميرة المحسنات، ربة الجود والكرم، حضرة



صاحبة السمو الأميرة «فاطمة إسماعيل»، انتقلت إلى جوار ربها في عصر يوم ١٨ نوفمبر ١٩٢٠، بعد أن أغدقت على الجامعة المصرية فيض حسناتها، فضمنت لها الوجود المستمر بإذن الله، وأسندتها إلى ركن مكين من جودها وفضلها، يُمكّنها من الاستمرار على تحقيق أسمى ما رمت إليه من ضالّح الرغبات، بنشر العلم والمعارف العالية في البلاد... ومجلس الجامعة يثبت هنا عظيم حزنه لفقدائها، وحرمان البلاد من جودها، ويرفع أكف الضراعة للمولى جلّ وعلا، أن يتغمّدها برحمته الواسعة، ويُسكنها جناته الفسيحة».

وألقى حسين رشدي باشا رئيس الجامعة خطبة في تأبين الأميرة مُشيداً بكرمها وفضلها الكبير على الجامعة والوطن، وكذلك ألقى الأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب، والأستاذ لويس كليمان باسم أساتذة الجامعة غير المصريين، وكذا الأستاذ

الدكتور عبد الحميد بدوي بك باسم قسم العلوم
الجنائية، وأخيراً أحمد فريد رفاعي أفندي، الطالب
بكلية الآداب باسم طلبة الجامعة، واختتمت الحفلة
بتلاوة بعض آيات القرآن الكريم.

وبعد مرور ثلاث سنوات فقط ضُمَّت الجامعة إلى
مؤسسات الحكومة الرسمية، لتتبع مباشرة وزارة
المعارف مع مطلع عام ١٩٢٤.

خاتمة

وهكذا ساهم المثقفون والوطنيون المخلصون بأموالهم وعقاراتهم وأطيانهم وجهودهم لبناء الصرح التعليمي العظيم «الجامعة المصرية»، وتوجت جهودهم بمساهمة الأميرة فاطمة التي تبنت المشروع ليصبح منارة فكرية، لا في مصر وحدها، ولكن في المنطقة العربية التي باتت الجامعة بالنسبة لها مقصداً للتعلم لكافة أبنائها. كما أصبحت نموذجاً ساروا عليه في إنشاء الجامعات في أوطانهم.

ولا شك أننا كلنا مدينون لهذه الأميرة التي لولا إيمانها بقيمة العلم لما كانت الجامعة الأم تحتفل بثنويتها هذا العام.

المحتوى

٥	تقديم
٧	التعليم في عصر محمد علي
١٩	التعليم في عهدي عباس وسعيد
٢١	التعليم والحياة الفكرية في عصر إسماعيل
٢٣	بدايات تعليم البنات
٤٣	الأميرة فاطمة إسماعيل: النشأة والتكوين
٥١	فكرة إنشاء جامعة مصرية
٥٣	فكرة الجامعة: مصطفى كامل، محمد عبيد، سعد زغلول
٥٩	- الدعوة للاكتاب العام
٦٢	- رعاية الأمراء للمشروع
٧١	افتتاح الجامعة المصرية
٧١	- مقر الجامعة
٧٣	- ميزانية مشروع الجامعة
٧٩	دور الأميرة فاطمة في دعم مشروع الجامعة
٨٠	- وقف الأميرة فاطمة إسماعيل على الجامعة
٨٧	- الأميرة فاطمة تتبرع بمجوهراتها
٩٥	الأميرة فاطمة والمتحف الزراعي
١٠١	عطاء الأميرة فاطمة يتجاوز حدود الإقليم المصري
١٠٣	وفاة الأميرة فاطمة
١٠٧	خاتمة

(مهرجان القراءة للجميع)

من إصدارات المجلة
بالتعاون مع المجلس القومي للشباب
(قمم مصرية)

- توفيق الحكيم، عصفور الشرق المفرد
محمد رجب
- زكي نجيب محمود، نموذجاً للعقل والتنوير
د. عصام زكريا جميل
- صلاح عبد الصبور، ضمير الشعر المصري
عبد الناصر عيسوي
- سهير القلماوي، سيرة ثقافية
عبد التواب يوسف
- محمود مختار، مثال مصر
صلاح بيصار
- علي مبارك، رائد التحديث في مصر
محمد السيد عيد
- عبد الله النديم وحلم الوطن
علي ماهر عيد

- رفاة الطهطاوي، رائد النهضة
- محمد الشافعي
- محمد عبده، رائد الإصلاح والتنوير
- د. عوض الغباري
- الليث بن سعد، الفقيه المصري
- عبد الناصر عيسوي
- أحمد عرابي، زعيم الكرامة الوطنية
- د. محمد عفيفي
- المازني.. أديب فوق العادة
- نشأت المصري
- د. حامد جوهر.. ملك البحار
- د. حافظ شمس الدين عبد الوهاب
- دكتور على إبراهيم.. رائد الطب المصري الحديث
- د. محمد الجوادى
- الأميرة فاطمة إسماعيل.. وحلم الجامعة المصرية
- د. إيمان عامر

يصدر هذا الكتاب
بالتعاون مع
المجلس القومي للشباب



ها نحن نواصل إصدار
هديتنا لقراء مجلة
الإذاعة والتلفزيون في
صورة كتاب. يشاركنا

في ذلك المجلس القومي للشباب، بالسلسلة الثقافية
لطلال مصر، هدية من المجلس لقراء المجلة. وهذا
تعبير منا جميعاً عن إيماننا العميق بالحملة التي
ترعاها السيدة الفاضلة سوزان مبارك، وبما تقوم به
الحملة القومية للقراءة للجميع من تأسيس أبنائنا
والنهوض بهم في كل نواحي الحياة، ودعم كل ما هو
ثقافي وحضاري من أجل النهوض بالإنسان، حتى
أصبحنا نحس ونشهد بأن القراءة للحياة.

